

النساء الاجتماعى

(الرسالة الاولى)

حقوق المرأة السياسية

بين مؤيديها ومعارضيهما

مجموعه الخطب التي القيت في المناظرة
الكبرى التي اقيمت في نادي جمعية
النساء الاجتماعى في مساء يوم

٢٥ ايار ١٩٥١

طبع على نفقة جمعية النساء الاجتماعى

١٩٥١

مطبعة بغداد

جمعية النداء الاجتماعي

(الرسالة الاولى)

حقوق المرأة السياسية

بين مؤيديها ومعارضها

مجموعة الخطب التي أقيمت في المناظرة

الكبرى التي أقيمت في نادي جمعية

النداء الاجتماعي في مساء يوم

٢٥ أيار ١٩٥١



طبع على نفقة جمعية النداء الاجتماعي

مطبعة بغداد

١٩٥١

كلمة الافتتاح

الى أئمة الاساقفة محمد أحمد عمر

احيكم جميعا ، واشكركم باسم الجمعية لتجكمم غناء الحضور ،
واود بهذه المناسبة ان اعرقكم بهذه الجمعية التي ليتم دعوتها الاولى .
تأسست قبل بضعة اشهر ، وكان رائد مؤسسيها ضم الشمل
والقيام بخدمات مفيدة للبلاد ، فهم رأوا ان الامة بخطر ، ولا يكفي مجرد
الاقوال لصد هذا الخطر وانما يجب سلامة الشعب من اعداء فثاكة ، وهذه
الاعداء هي الجهل وضعف الوازع الخلقي والديني ، وما ينفرع عنهما
من تفرقة ونفاق ودسائس وخصومات ، والمرض وما يتولد عنه من
ضعف ، والفقر الذي كاد ان يكون كفرا .

وقد عاهد مؤسسو هذه الجمعية واعضاؤها الله على ان يقرنوا
القول بالعمل فيقدموا خدماتهم ضمن حدود نظامهم بعيدين عن السياسة
وعن الخلافات الدينية والمباديء الهدامة . انهم محافظون اذ يرون ان
المباديء الدينية الخالية من سوائب البدع هي الفضائل بعينها ، ولذلك
فهم لم يجيزوا تعاطي المشروبات الروحية داخل ناديهم هذا وهم
يكافحون القمار والفحشاء والمنكر .

وهم مصلحون احرار اذ يرون ان ليس في الدين ما يعيق نهضة
الامة وليس فيه ما يعارض النطور البشري ، فلم يأمر الدين بحجر المرأة
وعزلها عن الخدمات الاجتماعية ، فقد كانت في صدر الاسلام والى
اواخر الدولة العباسية ، تفسى المجتمعات وتترك بالحروب وفي
مختلف ضروب النشاط الاجتماعي ، جنبها الى جنب مع الرجل . ثم خيم
على المسلمين والعرب دور مظلم اجتاحت فيه الفاتحون القساسة بلاد

وجمعية النداء الاجتماعي التي جعلت رأس اهدافها « رفع
المستوى الثقافي والاجتماعي في البلاد بواسطة المحاضرات ونشر
البحوث والكتب » سبقت في ميدان التعبير العملي عن هذا الشعور ،
فكانت خطوتها الاولى ان شاركت المرأة في نشاطها ، وادخلتها الى
عضويتها .

والخطوة الثانية هي هذه المناظرة التي نظمناها والتي لقيت من
الاهتمام ما لم تلقه دعوة اخرى في مجال النشاط الاجتماعي والثقافي .
فحضر دعوة الجمعية جمهور غفير من المثقفين والمثقفات ، وكان ذلك
الجو الذي اظهر فيه الجنان حماسة بالغة لاثبات الرأي ، والتعبير عن
الشعور في هذا الموضوع الحساس الذي يمكن ان يقال ان الجمعية
جعلت منه (موضوع اليوم) بين مختلف الطبقات في بغداد .

وكان لما قامت به الجمعية صداه البعيد ، واثره الكبير ، لم يتجسم
لهيئة الجمعية نفسها الا بعد مرور ايام ، وذلك عندما اخذت الطلبات
والرسائل تتوارد من مختلف الجهات والافراد في اظهار التأييد لما
قامت به الجمعية ، وفي المطالبة بنشر الخطب والاقوال التي قيلت بين
الطرفين المتناظرين لتكون الفائدة منها اعم ، ولتكون مرشدا الى تنظيم
مناسبات اخرى مماثلة في المستقبل .

وتعميما للفائدة التي توختها الجمعية وجدنا من الضروري نشر
هذا الكراس كرسالة اولي من رسائل جمعية النداء الاجتماعي ، ونمرة
اولي من ثمرات جهودها في خدمة هذا المجتمع عن طريق « رفع المستوى
الثقافي والاجتماعي بتعاون جميع الافراد » .

المسلمين ، فآخروا المرأة الحضرية في اعماق البيوت وحجبوها حماية لها من اعتداء المحتلين البرابرة بينما بقيت المرأة البدوية كما كانت تنأرك الرجال في الأعمال . ولقد زال - والحمد لله - ذلك الدور فيجب ان تنصر المرأة عن ساعدها وتخرج من الظلام الى النور حاملة لواء النصر ضمن حدود الفضيلة والواجبات التي امرها الله بها والتي تليق بطبيعتها .

ولذلك فتحت الجمعية صدرها رحبا لمساعدة فضليات السيدات في الخدمات التي تنوي هذه الجمعية ايجازها ، غير عابئة بما يقوله الرجعيون الجامدون الذين ديدنهم الهدم والتخريب .

شعار الجمعية العمل دون تهريج ، والاقتصاد بالكلام والوعود والآمال . تلك الصناعة التي حذقها العرب فكانت سببا في ضياع هيتهم لذلك لن تقدم لكم كما هو المعتاد منهجا سحريا بمشاريعها وستسعى ان يكون اول اعمالها انشاء ملجأ للمشردين من الاطفال والمغار الذين يحجز آباؤهم عن حضانتهم والانفاق عليهم . وفتح مراكز اجتماعية اذا تيسر المال ولقيت الجمعية المعاعدات المناسبة .

هذه اولي الحملات الثقافية الاجتماعية التي تقيمها الجمعية في نادياها هذا الذي هيأته على عجل . وسيكون الدكتور جابر عمر عميد دار المعلمين فائد المناظرة والانسة صبيحة الشيخ احمد الداود اول عراقية حصلت على ليسانس الحقوق من كلية الحقوق العراقية مع الدكتور عبدالله اسماعيل استاذ الدستوري في كلية الحقوق الجبهة المؤيدة لحقوق المرأة السياسية والدكتور سعدي بسير استاذ المالية والاقتصاد في كلية الحقوق والاستاذ حبيب الراوي استاذ اللغة العربية جبهة المعارضة ، والدكتور ناصر الحاني المترجم .

دفاع عن حقوق المرأة السياسية

الخطاب الذي القته الانسة صبيحة الشيخ احمد الداود في جمعية النداء الاجتماعي والذي حاز الاستحسان العام ، في الدفاع عن حقوق المرأة السياسية .

نفتح هذه الندوة الميمونة المباركة باسم الله تعالى الذي علم الانسان ما لم يعلم وسأواه في الحقوق والواجبات الدنيا والدين على السواء وميزه عن سائر المخلوقات بالتفكير الذي هو وليد العقل ومنشأ الحضارة ولم يفرق سبحانه وتعالى بين شقي الانسان فكلاهما متمم للآخر ومن اتصالهما وتعاونهما كان سر بقاء الانسانية وسبب استمرار الحياة البشرية .

فكل منهما يكون عنصرا مستقلا بذاته من ناحية ومتصلا مع الآخر حسب ضروريات الحياة وطبيعتها فلا هناك سيد ومسود ولا هناك ضعيف او قوي ولا عاجز او قادر بل هناك تساوي في القدرة وتكافؤ في العمل ونوافق في الميزان وتعادل في الوظائف والواجبات وما التفريق بينهما الا بدعة اوجدتها شرائع القاب وخلقتها روح البداوة وكونها الجهل والظلم (ان من يقول بسلب حرية المرأة لعبد لم يتحرر لان من يتحرر وينصرف الى تحرير من هو مستبعد لا يحتر لانها فاقد الحرية وفاقد الشيء لا يعطيه فما ظلم الرجل المرأة الا لانه لم يجد طريقا للحرية في نفسه) .

فنحن لا نريد ان نسأل لما لا يجب ان تعطى للمرأة حقوقها

بل نرد السؤال على السائل وسأله لماذا لا تعطى للمرأة حقوقها ؟
فالجواب لهذا السؤال هو الذي يوضح ضعف حجة خصوم المرأة
واعداها ان صحت هذا التعبير .

والمرأة بما جباها الله من قوة مدنية ونفسية ومن مواهب كاملة
لا تقص فيها اهل لان تمارس جميع الحقوق الانسانية لا فرق بينها وبين
الرجل وان يحق ذلك امر طبيعي اقره العلم وايدته الشريعة السليمة
واسندته ارادة الله تعالى الذي خلق الانسان فعمله البيان .

ولهذا لا يرى سببا لحرمان المرأة من حقوقها السياسية
والاجتماعية والدينية فهل لمن يدعي عكس ذلك ان يرشدنا النواحي
التي تحول دون تحقيق وتقرير هذه الحقوق لنجيب على حجتهم
ولندحض مزاعمهم اذ بذلك يمكننا ان نتالج هذا الموضوع الخطير على
ضوء الحقيقة والواقع . ويسرني ان اسمع ما يقوله معارضو هذه الفكرة
لتناقش الموضوع مناقشة بعيدة عن الهوى قريبة من العلم الصحيح
والواقع الاكيد .

ومن آياته . ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتكنوا بها .
وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون .
والآن لاوضح بعض النواحي والجهات التي يستد بها دعاة بقاء القيود
والاعتلال في حق المرأة .

١ - حجتهم الاولى : الدين وهذه الحجة مع الاسف الشديدة
تجعل خصوم الاسلام والعرب يتخفونها دعاية سيئة لدى الاسلام
والعرب على السواء ويظهرون بها مع العلم بان الدين الحنيف احد من

ان يوصم بما انهم به ظلموا وعدوانا . فالقرآن الكريم والاحاديث النبوية
الشريفة لا يوجد فيها اي نص صراحة او اشارة على تحريم اشتغال
المرأة بالسياسة او استثمارها حقوقها الطبيعية وبالعكس ان الشريعة
السليمة سلوت بين الرجل والمرأة في معظم الامور واجلها شأننا الا
في امور فرعية لا علاقة لها بالاساس . ومن يتدبر الآية الكريمة التي
سأوى الله ما بين المرء والمرء وروجه يلهم نوع المساواة التي قصدتها تعالى .

كما قال النبي . صلعم . اما النساء فمما خلق الله من جنس الرجال لهن مثل الذي
عليهن بالمعروف . فضلا اصح الاسلام للمرأة مجال العمل والمطلق لها
الحرية المطلقة ضمن حدود الواجبات والآداب المتعارفة فكان لها
حق التصرف في ثروتها وكان لها حق الولاية على دارها وكان لها حق
الاختيار في كل شيء . وكذلك كان لها حق المساعدة مع الرجل في امور
الدنيا والدين على السواء حتى يجتنب سوية في الجامع . وليس في
القرآن الكريم ما يمنع المرأة المساعدة في اي امر علم بل كان لها
صوت يسوع فيبيعة الخليفة بل وضعت حتى في الذكر الحكيم عند
بيعة الرسول ام جاء في الكتاب العزيز . اذا جاءك المؤمنات مهاجرات
على ان لا يشركن . الى آخر الآية .

واذا قرانا وتبعنا تاريخ العرب بعد الاسلام نجده طامعا باحداث
جسم ان للمرأة الصوت المسوع في اثارها وفي توجيهها . وقد قبل
العرب خلفاء وملوك وامراء ومجتمع هذا الدخول وهذا التوجيه برضى
ورحابة صدر ولقد اوصى الرسول في حديث مقبول ومقبول بان يأخذ
المسلمون نصف دينهم عن الحمراء .

ما يدل قطعاً ان تقاليد العرب والاسلام لا تناهض حقوق المرأة
واهلها وما وصل اليها من اغلال وقيود هي تراث الماضي القريب الذي
لا يمثل غير عصر من عصور الانحطاط المظلمة .

وليس في تقاليد العرب ولا في افعالهم ما يمنع المرأة من ان تكون
قائدة او قاصية او زعيمة او تحمل مبدى سياسياً وتبشر فيه والامر كان
بالعكس فقد كان عدد لا يحصى من النساء من تزعمن كثيراً من الوثبات
السياسية ونراهن الجماعات التي لها اتجاهات معينة في امور الدولة
وكان لهذه الرئاسة والزعامة اثر بالغ في تطورات ادارة الحكم في صدر
الاسلام او بعده .

ولاسرد هذه القصة الصغيرة كمثل :

امراة انشفت عن الصوف في المسجد يوم كان عمر يقدم مشروع
قانون لتخصيص المهور وحصافة سحب امير المؤمنين مشروعه وهو
ينحي اعجاباً بهذه السيدة ويقول « اصابت امراة واخطأ عمر » .

اما ما يزعمون من انه يجب ان لا يكون للمرأة حقوق سياسية لان
الله تعالى يقول (الرجال قوامون على النساء) فان هذا القول قد خصه
العلامة الازهري بكتابه القيم

وامي انقل رأيه بهذا الشأن بالنص « يقولون ليس للمرأة حقوق
سياسية لان الله يقول الرجال قوامون على النساء » .

معنى هذا انها دون الرجال في البيت . وفي المجتمع وفي الدولة
وهو تأويل لا يقدر عليه سواهم بيد ان معنى الآية واضح جلى ولا
يحتمل كل هذا الالتواء والاعتساف فهي لا تعدو ان تكون تركية لسلطة

الرجل في الاسرة وامتياراً عائلياً يمنحه الرجل نظير ما يحمله من تبعات
بدليل قوله تعالى في نفس الآية « وما انفقوا من اموالهم » .

والآية الكريمة تشبه في السدالة قولنا « البرلمان قوام على
الحكومة » فهل يدل هذا التعبير على ان الحكومة ليس لها حقوق
تمارسها ؟

على ان هناك حجة حاسمة تغني عن كل حجة ودليل هي ذلك
التفويض المطلق الذي حده منه الدين للناس حين قال الرسول « اتم
اعلم بشؤون دياركم » .

اما الناحية الثانية التي يستندون اليها فهي ان المرأة قد خلقت
للبيت ويجب ان تقضي عمرها بين جدرانها هذا الرأي لا يقل غرابة عن
الرأي الاول فليس هناك وجوب على انسان ان يلزم بنوع من الحياة
ويطرز من المعيشة فكما ان الرجل يعمل للبيت ولغيره ولم يحل عمله
دون ان يستفيد من حقوقه السياسية كذلك المرأة ان تعمل في البيت
وخارجه دون ان يؤثر ذلك حقوقها العامة او الخاصة .

وقد اثبت التجارب وبرهنت الحوادث على ان استثمار الحقوق
السياسية لا يمنع المرأة اطلاقاً من اداء واجباتها البيتية والزوجية على
السواء فلا تصادم ولا تعارض بين الامرين ومثال ذلك كثير وكثير فان
الملكات المتزوجات والوزيرات ذوات البنين والبنات والنائبات ذوات
الاسر الهائلة والمندوبات السياسيات ذوات الأزواج والاولاد كلهن
يعمن بجو عائلي سعيد ولا يوجد الا النادر ممن يشكو تصادم الحياة
السياسية مع الحياة العائلية لان الثقافة والتهديب يرفعان الانسان من

درجة البداية والآنانية وضيق الصدر الى درجة المثالية في التضحية وفي تدبير الامور على احسن وجه وفي احوال الوثام محل الخصام وفي وسعي ان اسرد امثلة لا تعد ولا تحصى على السعادة الزوجية التي يتمتع بها من نوهت عنهم الا ان ذلك يطول وخاصة جميع المستمعين والمستعدات قد يحفظون قصصا لا يحصى في مثل هذا الموضوع .

ولا ضرب لكم مثلا الملكة فكتوريا التي كانت حياتها الزوجية مثالا للوفاء والاخلاص وكان اولادها مثال التربية الاستقلالية الجميلة ومع ذلك كان عصرها عصرا ذهبيا للامبراطورية البريطانية وكان اثرها ابلغ اثر فيه وكذلك نجد اليوم مسر روزفلت زوج رئيس الجمهورية الامريكية السابق من نساء السياسة البارزات ومع ذلك هي رب بيت من الطراز الاول وام ذات اثر فعال في تثقيف اولادها وتربيتهم وما يقال عن هذين المثلين يقال عن الوزيرات والمندوبات والنائبات في مشارق الارض ومغاربها كقيرة الهند العظيمة شقيقة جواهر . والسيدة شايته مندوبة باكستان في هيئة الامم . ومدام جان كاي جيك .

فالتجربة وهي المقياس الصادق الذي لا يكذب انبت بصورة قاطعة ان اشتراك المرأة بالسياسة لا يعيق سعادة العائلة ولا يمنعها من ان تكون ربة بيت .

وانه لغريب علي وعليكم ان نسمع ان بعض الذين يعترضون على عمل المرأة السياسي . يسمحون لانفسهم ان تقبل عمل المرأة في نواح مهينة كأن تكون واذا بها مدرسة وطبيبة ومحامية وممرضة .

وان هذه الوظائف تشغل معظم وقتها بينما اذا مارست حقها في الاقتراع تراهم بهيجون وبهيجون . مع ان في الحالة الثانية المهمة بسيطة

للمرأة وهي تمارس حقها السياسي كل اربع سنوات مرة عند الانتخاب . او تضع ساعات تجلسها في قاعة البرلمان في كل اسبوع .

٣ - اما الناحية الثالثة التي يستبد اليها خصوم المرأة من ان تكوين المرأة الجسماني لا يساعدها على ممارسة حقوقها السياسية فهذا قول هراء ولا يمكن ان ياخذ به ذو بصيرة . فالمرأة من حيث التكوين تماثل الرجل تماما باستثناء الفرق الطبيعي بينها وبين الرجل من حيث الوظائف الطبيعية في ابقاء الجنس وتكوينه .

وان علم تشريح الاعضاء يثبت ذلك جليا بل نقول اكثر من ذلك ان شعور المرأة وعواطفها ونباعثها وميلها الغريزي للجمال وحب الخير والاحسان وحنانها الطبيعي كلها تجعلها اكثر اهلية في موضوع الصالح العام .

والسياسة هي تدبير الاصلح واختيار الافود في امور تصل والصالح العام فهي اذا اكثر دقة في هذا الموضوع . ومع ان المرأة اثبتت في الحرب والاشتغال بالمناجم والمصانع وفي كل شيء آخر قدرتها على تحمل الاعباء الجسيمة بما لا يقل عن الرجل ابد .

وبما ان موضوع السياسة موضوع فكر وثقافة ودراية وليس هو بموضوع صراع وملاكمة لتطلب منها قوة جسمية قد لا تطلب من كثير من الرجال .

٤ - لقد قالوا انها اضعف خلقا من الرجل واقل ذكاء منه فليت شعري كيف تكون المرأة مدرسة تتجيب النوايع وتنهي العابرة وتبهي الساسة وتجند الابطال والمحاربين وتصلح الكثير من الرجال ولا تصلح لاختيار الصالحين منهم .

وايهما اعظم ايجادك الشيء ام دلالتك عليه انه لمن العيب ان تنهم
المرأة بالعجز فاي عجز يمكن ان ينسب لمن يخلق من الجبان شجاعا
ومن الضعيف قويا ومن الشحيح كريما سخيا ومن الاكفن فصيحاً بينا .

والآن نلرجع الى الاوضاع القانونية للحقوق السياسية .

فالحقوق السياسية ثلاثة : الحقوق الفردية وهي الحريات على
اختلاف انواعها فيما يخص حق الكلام وحق الخطابة وحق الصحافة
وحق الاندماج في الاحزاب وابداء الرأي وكلها تؤلف الحجر
الاساسي في الحقوق السياسية كما اسلفنا لا تفرق بين الرجل
والمرأة في قوانيننا .

٢ - حق الاشتراك في الخدمات العامة : فالمرأة قد اشتركت
فعلا في جميع الخدمات العامة الا الخدمة العسكرية التي اشتركت بها
ضمنا في ممارستها التمريض ولا يوجد اي نص او تشريع يمنع المرأة
من اشتراكها الفعلي .

٣ - الحقوق التمثيلية وهي الاشتراك كناخب ومنتخب : فالصفة
التمثيلية بالدرجة الاولى ومن الوجهة الفعلية والمادية تعني رضا وقبول
من يتكلف بالكلفة في سبيل الدولة . فالتعب يدفع ضريبة مال وضريبة
دم هذا الدفع يتوقف على قبوله ورضائه .

اما فيما يخص كلفة الدم فهو دم الأزواج والابناء والآباء واذا لم
نقل نظريا للمرأة حق أكثر فانه فعليا نقول حقها أكثر من ذلك هذا اذا
واعينا ناحيتها العاطفية ونظامها الاجتماعي . فالرجل بطبيعته يجازف
بالدم والمرأة بطبيعتها تحافظ عليه . اما فيما يخص الكلفة في المال

فهي تقوم بدفع الضريبة والرجل سواسية هذا مع العلم بانها بطبيعة
مركزها هي الناطمة لاعالة العائلة فاذا اين قبولها ورضاؤها ؟

يقول (جيمس سون) نحن نريد ان يحكم الشعب نفسه لنفسه
ولصالح نفسه ولا يتم هذا القول الحكيم عمليا الا اذا كان للمرأة نصيبها
في الحكم والتمثيل اذ ان كسمة سيادة الشعب بمفهومها اللغوي والقانوني
تعني مجموع الافراد من ذكور واناث . فالتمثيل السياسي الحقيقي لا يتم
الا اذا اشترك افراد الشعب جميعا هذا مع العلم بان للمرأة اليوم مصالح
اجتماعية واقتصادية يجب ان تقدرها بنفسها او تعمل على تحسينها .

وهناك وجهة حقوقية اود ان لا اغفل عنها تنمة لعائدة البحث
وتكميلا لوجهات النظر التي عرضتها .

ذلك ان فقهاء القانون انقسموا في تفسير معنى التمثيل فمنهم من
قال انه حق وواجب .

فاذا كان الانتخاب حقا فلم تمنع المرأة من ممارسة حقها واذا
كان واجبا فان شرط الكفائه الذي اشترطه مشرع الواجب موجود في
الرجل والمرأة على السواء واذا كان الاثنان فامرهما مقدر بما ذكرناه .

اذا يجب ان يعالج الموضوع ويحكم لصالح المرأة بروح رياضية
ونفس واسعة وفكر طليق نير بعيد عن روح التعصب الذميص قصي عن
ضيق دائرة التفكير المقيد بعنقعات لم ينزل الله بها من سلطان اذ ان
النزول على الحقيقة وتأيدتها هي الفضيلة بذاتها وخاصة ان هذه
الحقيقة تجلب الغنى والفائدة للوطن والشعب وتوطد روح التعاون بين
مختلف الافراد والطبقات . ان الذين يحاولون تأخير ساعة الزمن

يحاولون عبثا فالزمن والتطور يقضيان علينا ان نقرر بسرعة وبدون تردد
حقوق المرأة ونعدل دستورنا على اساس دستور العدل والواقع .
ولكي ابرهن على ان في هذا كثير اصدر امرا ملموسا وهو اذا جاء
حاكم مطلق في اي بلد عربي ممن اعطى للمرأة حقوقها السياسية
والاجتماعية وامر بايقاف هذه الحقوق وارجاع المرأة الى غفر دارها
فلتصور اي مصير مظلم يعطلم به ذلك البلد فتشل حياة الاحزاب
وسيقف معظم دولاب العمل وسيفت في عصف الحركة الاجتماعية
وستد كثير من المعامل والمصانع ويغفر عدد كبير من الوظائف وتشل
تلك البلاد المنعثة الزاهرة الى بلاد يسودها القوضى والظلام والارتباك
في السياسة والاقتصاد والاجتماع الذي يشغله انتخاب المرأة لتصوره
وضعا لهذا فاذا تصورنا هذا الوضع بعين الحقيقة نجد ان حرمان المرأة
عندنا بشكل في الحياة العامة نفس الهوة التي تحدث في تلك البلاد على
فرض حدود ما اسلفنا وحيث اتنا في نفس الهوة في الوقت الحاضر لا
يشعر بعضنا بهذا النقص وهو قائم فمتى افررنا حقها سند هذا النقص
وستمو الحياة العامة اكثر فاكثر حتى نصل الى مثلنا العليا .

ان المرأة ستكون عند حسن ظن الكل في القيام بحقوقها السياسية
بعدما اثبت التجارب انها في بلادنا كانت مثالا للاجادة وحسن العمل
وتكران الذات في المراكز التي اشغلتها في الخدمات العامة فلم تنهم
احدا من بالرشوة ولم يستد لها الكل ولم تلتصق بتهمة الخيانة ولم
يوجد بوسطها مجرمات او سيئات الاتجاه الا نادرا بينما نجد وباللاسف
من اسند اليهم التهم التي اسلفنا من الرجال عددا غير يسير .
فما هو اذا نقص المرأة في الموضوع فهل عطلها وحسن نيتها

وابتعادها عن الاجرام وثقافتها ودراساتها وجهودها وعطفها وحنانها وجبها
للخير والاحسان لا تساوي في الحق والعدل الرجل الامي الجاهل الذي
اعطيت له هذه الحقوق دون الالتفات الى مواهبه ومزاياه .

هل الجنس هو المزية الوحيدة في التمتع بالحقوق السياسية ام
الكفاءة والقدرة فاذا كان الجنس قد ولد متمتعاً بهذا الحق فهي نظرية
ابعد ما تكون عن المنطق السليم وعن العدل فعلياً ان نرمي بها عرض
الحائط وان نسير في موكب الامم الرافية المتمدنة وهو ما يبغي الكل .

خطاب الاستاذ حبيب الى اوي

في معارضة مطالب المرأة السياسية

١

اما ان للمرأة ان تتحرر من القيود التي كبلت بها طوال العصور الماضية ، فلفت الوانا مريرة من العف والاضطهاد ؟ ذلك هو السؤال الحائر الذي يتردد على الالسن ، ويتنظر الجواب بل ينتظر الحل . انا بدورنا اول المطالبين بتأييد حقوق المرأة وتحريرها من الاغلال التي رسفت فيها طويلا ، فحقوق المرأة باعتبارها مربية تشي الاجيال ، وتهذب الطباع ، وترعى الحياة اليتية هذه الحقوق جديرة بالرعاية والاهتمام ، والوقت الذي تتخلي فيه المرأة عن القيام بهذا الواجب انما هو ايدان بانهار الحضارة ، وتقويض اركان حياة المجتمع فاذا لم نكل الى المرأة تربية اولادنا فلن نكلهم الى آباؤهم ؟ ام الى الطبيعة التي جعلت الطفولة تمتد في حياة الانسان اكثر من امتدادها في اي نوع من انواع الحيوانات العليا ، وهذه المدة الطويلة تحتاج الى رعاية واهتمام زائدين ، والا نشأ الطفل عضوا اجتماعيا غير نافع ، بل قد يكون خارجا على النظم والتقاليد التي تعارف عليها الناس ، فهو وامثاله ممن لم يربوا تربية صالحة يعيشون في الارض فسادا ، وينشرون الفوضى والاضطراب ، مما يؤدي الى انحلال الحياة الاجتماعية وتضخمها .

٢

اما حق المرأة في التعليم ، فنحن من المؤيدين له ، بل نؤكد ان تعليم المرأة اهم من تعليم الرجل ، ذلك ان وجود رجل مثقف في البيت لا يؤثر الا في حياة فرد واحد ، اما وجود امرأة مثقفة في البيت فانه

١٨

يعني ان تأثير هذه المرأة يمتد الى حياة افراد العائلة جميعا ، لان المرأة اكثر تماسا بحياة افراد الاسرة من الرجل ، الذي يقضي اكثر اوقاته خارج البيت ، وذلك نتيجة لطبيعة الاعمال التي يقوم بها من اعمال جسيمة واسفار بعيدة ، فالمرأة هي التي تلهم الصغار بل والكبار ايضا كثيرا من المعتقدات والاراء والاتجاهات ، فاذا كان توجيهها صالحا سرى الى اعضاء العائلة جميعا لاسيما صغارهم الذين سوف ترسخ في اذهانهم كثير مما تفرسه المرأة في نفوسهم بل تطبعهم بطابعها مدى الحياة ، حتى يخلع الزمن عليها محبة من الاجلال والتقدير فلا يستطيعون مناقشتها او التحرر منها ، فان كانت هذه التوجيهات سيئة ادى الى اثار سيئة سرعان ما تتخر كيان الحياة الاجتماعية ، وتبعث فيها الاضطراب . ويظهر اثر تعليم المرأة في صحة الاطفال ، فكريتهم على قواعد صحيحة ، مرده في اغلب الاحوال الى الثقافة التي تمتع بها المرأة التي تقوم على تربيتهم والعناية بهم .

٣

وفي الحياة الاجتماعية والعملية ، مجال واسع امام المرأة ، فالطب في العصور القديمة كان مقصورا على النساء ، دون الرجال ، وذلك في حياة الانسان الاولى ، كما يبدو من النقوش والصور التي خلفها ذلك الانسان ، وما زال مجال الطب فيسحا امام المرأة لما تتمتع به من عطف وحنان تفوق فيهما الرجال ، وكذلك الخدمات الاجتماعية كمساعدة الفقراء وتعهـد البائسين ورعايتهم ومكافحة العلل والافات الاجتماعية ، ولا يغوتني في هذا المقام الاشارة الى بعض الجمعيات النسوية التي تشكلت في العراق لهذا الغرض ، ويخيل الي انها ستحقق اهدافها ونسير قدما الى الغايات التي وضعتها نصب عينها ، وفي مجال الحياة العملية لا يستطيع

١٩

الرجال مجارة النساء في الاعمال الدقيقة كالخياطة والتطريز والسبح
وكذلك في الحياة الفنية ، في الموسيقى والنحت والرسم ، تستطيع
المرأة ان تجد لها ميدانا واسعا في كل هذه الامور .

٤

اما الامور السياسية كالتمثيل في البرلمان ، والتصويت في الانتخابات ، وادارة
شئون الحكم ، فهل تستطيع المرأة القيام بها ؟ ذلك امر يدعو الى الشك
فممارسة السياسة نشأ بعد قيام الدولة لان السياسة وظيفة اصلية من
وظائف الدولة ، واذن لابد من مرور فترة في حياة الانسان لم يمارس فيها
السياسة وذلك قبل نشوء الدولة ، فكيف نشأت الدولة ، ومن انشأها
الرجال ام النساء ؟ ان قيام الدولة نتيجة عقد اجتماعي اتفق فيه الناس
ضمنما بالتنازل عن بعض حقوقهم لقاء ما يتمتعون به من امتيازات قول
ينقصه الالآت التاريخية والمادي ، وتستطيع القول ان الدولة قامت نتيجة القوة
والعنف ، بل هي على حد قول احد العلماء « ان الدولة نتيجة
الغزو ، هي قيام الظافرين طبقة حاكمة على المهزومين » او كما يقول
Sumner في كتابه Life of Society : « ان الدولة نتيجة القوة وهي
تظل قائمة بسند من القوة » ولانك ان الرجل هو الذي قام بهذا الدور ،
فالفزوات والفتوحات واعمال العنف كلها كانت من نصيب الرجال كما
يحدث التاريخ والحرب التي قوامها الرجال في العصور الغابرة تخلق
الرئيس والملك والدولة ثم يعود هؤلاء فيخلقون الحروب لحماية الدولة
على حد قول احد علماء الاجتماع ، فاذا كانت الدول قد نشأت على ايدي
الرجال ، وحماية تلك الدول تجري على ايدي الرجال كذلك ، فمن

المستبعد ان يوكل امر ادارة الدولة في عصورها الاولى الى النساء ، وان
كان قد حدث ان قلدت بعض النساء وظائف سياسية في بعض فترات
التاريخ فانه لا ينهض برهاننا ، على ان المرأة سيطرت او كان لها اثر
في ادارة الحياة السياسية لدولة من دول العصور القديمة . اما بعد
التاريخ فالناس يستشهدون ببعض الملكات ، كالزباء ملكة تدمر ، وبلقيس
ملكة اليمن ، فان الغموض يحيط بتاريخ هاتين الملكتين ، والاخيرة قد
خضعت لسلطان ، كما ندل بعض المصادر . ويشهد الناس كذلك
بالزبايث وفكتوريا ، ملكتي انجلترا ، وما ساد في عصرهما من رخاء
وازدهار ، ولكنهم نسوا ان دور الملوك في الامم الديمقراطية لا يكاد
يكون له اثر يلمس ، لان الملك في شريعة هذه الامم « يسود ولا يحكم » .
وان الذي يوجه دفة السياسة هم الوزراء الذين يتقلدون الحكم بعد
انتخابات عامة يجريها الشعب ، ولذلك نجد ان التبدلات التي تطرأ على
اتجاهات السياسة في مثل هذه الامم تكون اكر وضوحا بتبدل الاحزاب
التي تناوب الحكم ، لا بتبدل الملوك الذين يتبوؤون العروش .

٥

لاشك ان هناك فروقا بيولوجية ونفسية بين الرجل والمرأة ، وهذه
الفروق لا تجعل جسا يتفوق على جنس آخر ، ولكنهما تمنحه ميزات
تختلف عن ميزات الجنس الثاني ، واختلاف هذه الميزات يؤدي الى
اختلاف وظيفة كل جنس ، فمنذ اقدم العصور حتى عصرنا الحاضر ، كانت
وظيفة المرأة ، هي التربية والسهر على شئون البيت ، اما الرجل فوظيفته
القيام بالمهام الاخرى ، ونجد شيئا لهذه الحالة عند الحيوانات العليا ،

وعلى هذا فان الطبيعة لو شامت لازالت العروق البيولوجية والنفسية ،
 ليجري الرجل والمرأة في مضمار واحد ، ولكنها ارادت ان يكمل كل
 منهما الآخر . فاذا كانت المرأة تنظر اليوم الى السياسة نظرة رفيعة ،
 وان فيها من المزايا ما لا يتوافر في المهن الأخرى ، واذا كانت تنظر الى
 الامومة والطفولة نظرة ازدياء واستنهاة ، فكل هذه المقاييس يتبدل
 بتبدل الزمان والمكان ، فما نراه اليوم عيبا ، قد يراه غيرنا امرا اعتياديا ،
 فافول ماذا يدريك لعل هذه المقاييس التي يتعارف الناس عليها
 اليوم تقلب عسدا رأسا على عقب ، فيرون في الامومة ، ارفع رسالة
 يمكن ان تؤديها المرأة وينظرون الى ذلك باجلال واكبار ، وقد يصبح
 الاشتغال بالامور السياسية امرا مزرريا يحط من كرامة الناس لما فيه من
 التواءات ومناورات والاعيب . فعندئذ هل تقوم الصحة من جديد لعودة
 المرأة الى البيت ، ولتخلي عن سحب السياسة واهوائها .

٦

ان القدماء قد اتخذوا من المرأة رموزا كثيرة للدلالة على الالهة ،
 لانهم نوسموا فيها الحق والخير والجمال ، وما زال تمثال ثيمس
 اليوناني على صورة امرأة معصوبة العينين تمسك الميزان بيديها للدلالة
 على العدل ، ولكن بعد ان خاض الناس غمار السياسة واستبدلوا آلهتهم
 اللاتني كن نساء استبدلوهم برجال آلهة ، لانهم رأوا في الرجال امثلة
 صالحة لمداورات السياسة والاعيها ، فلماذا يلح البعض ان نحول
 المرأة الى شيطان يلتحم مع ابالسة السياسة في احكام الدسائس ، ووضع
 المؤامرات ، وتدير الخطط ، بعد ان كانت رمزا لآلهة العدالة ؟

٧٢

٧

تتظفر المرأة الشرقية الى المرأة الغربية ، نظرة اعجاب واكبار ،
 لانها خاضت الحرب مع الرجل جنبا الى جنب ؟ كمما خاضت غمار
 السياسة ، واشتغلت في مجالي الحياة العامة في ميادينها المختلفة ،
 ولكن فات المرأة الشرقية ، ان ذلك وضع اضطرت اليه المرأة الغربية
 اضطرارا ، لان الحروب المتعاقبة التي عصفت بحياة الملايين من الناس ،
 وضيق الحياة الاقتصادية ، قد جعلت الرجل غير قادر على اعالة افراد
 أسرته جميعا ، فلا بد له من معين في ذلك ، فاذا كانت المرأة في الغرب
 مرغمة على تقبل مثل هذا الوضع فما الذي يدفع المرأة الشرقية الى
 هذه الحالة التي هي لم تكره عليها . ومع ان المرأة في الغرب قد نالت
 حريتها كاملة غير منقوصة ، فانها لم تحقق اهدافها السياسية ، اذ ان
 البرلمان الانجليزي فيه ٦١٥ عضوا ليس بينهم الا ١٥ نائبة ، وفي اميركا
 نجد النسبة مقارنة لهذه . وفي ألمانيا على عهد النازية منعت المرأة من
 الاشتغال بالسياسة ، وطلب اليها العودة الى البيت ، ولم يكن في ذلك
 ما يغض من كرامتها او يضع من شأنها ، لانه طلب اليها ممارسة عملها
 التي هيته الطبيعة لها كما منع اشتغالها بالقضاء في جميع اوربا . اما في
 روسيا فلم تمنح فترة كافية من الزمن للحكم على صلاح المرأة
 لممارسة السياسة ، ومثل هذه التجربة لم تقم في اي دور من ادوار
 التاريخ .

٨

ان توزيع الاختصاص في العمل مظهر من مظاهر تقدم الامم ورقية

٧٣

هي العصور القديمة ، كان كل فرد يستطيع القيام بأعمال متعددة في آن واحد ، وكذلك الأمر بالنسبة للامم التي لم تتكامل عناصر التقدم في العصر الحاضر ، فالطيب اليوم لا يستطيع ان يقوم بالمهمة التي يقوم بها السحامي ، وكذلك المهندس ، هذا من حيث التدريب ، اما من حيث الموهبة ، فذلك شخص يستطيع ان يكون موسيقارا اذا تدرب على الموسيقى ، وآخر يمكن ان يكون نحاتا او رساما او اديبا او مغنيا كل ذلك وفقا للقابليات التي وهبها لهم الطبيعة ، والتدرب على استقلال هذه المواهب ، وكذلك الأمر بالنسبة للمرأة ، فقد هيأتها الطبيعة لتأدية رسالة الامومة ، وهي ارفع رسالة تقوم بها ، فلماذا تريد ان تخرج بها في ميادين تلحق بها وبالمجتمعات اعظم الضرر ، بل تجعل الكيان الاجتماعي عرضة للتدهور .

٩

يظهر ان شعور القلق ياور نفس المرأة في كل مكان ، من جراء اعتقادها انها سلبت حقوقها السياسية ، وهذا الشعور يزيد يوما بعد يوم ، فلو قدر للمرأة ان تجمع امورها وتقوم بانتفاضة عتيفة تعصف بحكومات الرجال في كل بقعة من بقاء الارض ، لتقوم على انقاضها حكومات من النساء ، فهل سيكتب لهذه الحكومات النائية ان تسير بالعالم قدما نحو الامام ؟ ام انها توردده موارد الهلاك والدمار وتسير به نحو الهاوية ؟

ان النتائج التي تترتب على هذا الوضع لا تعدى احدى اثنتين : اما ان تكون المرأة مساوية للرجل في الكفاءة السياسية ، وفي هذه الحال لن يطرأ تغير على الوضع ، وستبقى الاوضاع السيئة التي كان

الناس يشكون منها على عهد الرجال ، كما كانت عليه ، او تظهر تغيرات عارضة لا تمس جوهر الحياة .

اما الاحتمال الثاني فهو ان تكون المرأة اقل من الرجل كفاءة في ميدان السياسة وعلى هذا ترتب نتائج خطيرة ، ذلك ان الناس اليوم في كثير من اقطار العالم يشكون عدم الاستقرار في الحياة السياسية ، انهم يشكون التبلل والاضطراب ، فاذا قدر للسياسة ان يتولاها فريق هم اصعب من يتولونها الآن ، فنعني ذلك انهم سيتجهون بالامم والشعوب الى القلق والاضطراب ، وبذلك تزداد الاوضاع سوءا ، وتزداد الحالة اضطرابا . واغلب الظن ان المرأة ستخلى عن هذا العب لتعود الى الوظيفة التي خلقت من اجلها ، وهي رعاية البيت وخلق الاجيال الجديدة .

١٠

ولئن حرمت المرأة من التصويت في الانتخابات العامة ، والتمثيل في البرلمان ، وادارة شئون الحكم ، فهذا لا يعني انها قد تنحلت عن ميدان السياسة ، فهي تلعب دورها من وراء ستار ، فتلمي آراءها وعقائدها على الرجال والرجال يعتقدون هذه الآراء او العقائد مرغبين او مختارين . فكم من الرجال الذين لمعت اسمائهم وطارت شهرتهم في عالم السياسة ، وقد عرفوا بين الناس بقوة الارادة وصلابة العزيمة ، يتحولون في بيوتهم الى مخلوقات ضعيفة ، تؤثر فتقد الاوامر ، وتوجه فتقبل التوجيه ، وتستطيع ان تتخذ من الاسكندر الكبير ونابليون مثالا لذلك ، ووضح من هذا لويس السادس عشر وزوجه ماري انطوانيت فقد كانت تصرفات ماري هذه سببا من اهم اسباب الثورة الفرنسية على حد زعم

المؤرخين وفي ذلك يقول الكاتب الالماني « ستيفان زفايج » في كتابه
عن ماري انطوانيت :

« ان احداث التاريخ التي نجمت وراء الحجب المسدلة على
مخادع الملوك ، هي اكثر عددا واطغر شأنا مما يظن الناس . بيد انك
قلما تجد حدثا تتجلى فيه الصلة الوثيقة بين اسرار الحياة الخاصة وبين
آثارها في تاريخ العالم السياسي ، جلاء ايبن ولاوضح منه في حياة
اختلفت فيها المآسي المبكية بالمهازيل المضحكة - هي حياة لويس
السادس عشر وزوجته ماري انطوانيت » ثم يتطرد الكاتب قائلا « وانها لمن
اعجب خدع التاريخ ان ترتب على التواقة في ظاهرها نتائج يصعب تقدير
قيمتها وخطرها : ففي حياة ماري انطوانيت كانت التجارب المضحكة الهينة
في العهد الاول من زواجها حاسمة في نتائجها ، لا لأنها كانت شخصيتها
وعينت مصيرها ، بل لأنها صاغت مصير العالم ايضا . »

هل علمت بالدور الذي مثله مزر سبسون حتى جعلت الملك
ادوارد يتخلى عن عرشه فخبرته انجلترة بل لعل التاريخ سيميط اللثام
عن اثر ايضا براون في حياة هتلر واتجاهاته السياسية ، وكلاهما وانرها
في اتجاهات موسوليني السياسية .

اما في التاريخ العربي ، فنجد ان المرأة في العصر العباسي ، لعبت
دورا هاما في الحياة السياسية ، وكان لهذا الدور اسوا النتائج ، لانه
هو الذي اوصل هذه الدولة الحضيض وسار بها الى نهايتها المحتومة ،
ذلك ان هذه الدولة لم تسر في اتجاه واحد ثابت في سياستها العامة ،
وانما كانت تميل الى الفرس تارة ، والى الترك تارة اخرى ، فتخذ من

مولاة واولئك وزراء وفادة وجنودا ، ولعل زوجات الخلفاء وامهاتهم كان
لهن ابعد الانر في هذا اتوجه ، لانهن يتحدرن في اكثر الاحيان من
اصل فارسي او تركي ، فيوجهن الخلفاء حسب ميولهن واموانهن ...

١١

ولئن اعترفت هيئة الامم المتحدة بحقوق المرأة السياسية ، فقد
سبق لهذه الهيئة ان اعترفت بحقوق اسرائيل في فلسطين ، واعترفت بحقوق
هولندا في اندونيسيا ، وفرنسا في شمالي افريقيا ، كما اعترفت بالاستعمار
القائم في اكثر بقاع الارض ، واذا جاز اعتبار الاستعمار باطلا يستطيع
القول ان هيئة الامم المتحدة نصرت الباطل في كل مكان ، فهل تتخذ
قراراتها مقاييس للحق والعدالة ؟

وفي الختام لا بد لنا ان نسال اما آن الاوان لان تمارس المرأة
السياسة في العراق ؟ وجوابا على ذلك نقول اتا نعيش في جو سياسي
مضطرب ، والرجال انفسهم لا يمارسون حقوقهم السياسية كما يمارسها
الناس في الغرب وفقا للمصلحة العامة والتنظيم الصحيح ، واذا كانت
الحقوق السياسية هي آخر الحقوق التي حصل عليها الناس بعد كفاح
مرير ، فلماذا نريد ان نسبق الزمن ونجعل المرأة تمارس السياسة ، في
الوقت الذي حرمت فيه من حقوق كثيرة ، وانا لناأمل ان تدل المرأة
حقوقها الاجتماعية ، وحقوقها في التعليم ، وحقوقها باعتبارها مربية ، ثم
بعد ذلك تفكر في المطالبة بالحقوق السياسية .

حبيب الراوي

خطاب الدكتور عبد الله اسماعيل

في تأييد مطالب المرأة السياسية

كنت اود ان يكون موضوع مناظرة هذا اليوم ليس حقوق المرأة السياسية وانما موضوع آخر هو كيف يتعاون الرجل والمرأة لانتفاذ مجتمعنا العراقي من آلامه ونقائصه وهي كثيرة . كنت اود ان تكون قضية اشتراك المرأة في الحياة السياسية قضية متبوية لان تطور الحياة الاقتصادي والاجتماعي قضي في اغلب دول العالم بالاعتراف بالمساواة التامة بين الجنين ، بحيث اصبحت اليوم الدولة التي لا تعترف لنصفنا الثاني بحق التصويت والانتخاب دولة متأخرة اجتماعيا وسياسيا . ولكن يظهر لي ان بعض مواطنينا الكرام لا يهمهم بان ينظر الى وطنهم باعتبارهم وطنا متأخرا اجتماعيا وسياسيا باصرارهم على حرمان المرأة من الحقوق السياسية . انهم بموقفهم هذا رجعوا بنا الى عهود الجاهلية الاولى حيث كان الناس ينظرون الى المرأة نظرهم الى سلعمهم وسائر ممتلكاتهم لا يعترفون بها بحق ويضربون بها المثل في الضعف وقلة العقل وسوء الاختيار . ولما جاء الاسلام حاول ان يزهد هذا الجور الباطل ويحارب هذا الرأي الفاسد في مركز المرأة فشرع ينه الناس الى تصحيح غلطهم واخذ نبينا العظيم يكبر من مركزها وينعتها بالغاب الاحترام .

ثم اخذ القرآن الكريم يبحث عن النساء ويذكر شيئا من تاريخ المبررات منهن . فقص علينا بحث بلقيس وامتدح صواب سياستها وحصافة رأيها ، وامتدح امرأة فرعون ونزاهة روحها وسمو اخلاقها . الخ فكانت الغاية من هذا كله سوق الناس الى الاعتراف بشخصية

المرأة والمناداة بان التمايز والرجحان انما هو بالاعمال لا بصفة التذكير والتأنيث ، وان المرأة اهل لان تكون موضوع بحث وانها ركن عظيم من اركان المجتمع الانساني ، وان تأثيرها في الامور الاجتماعية لا ينكره الا غافل فهي حرة بالحرية ، كفاء للرجل ، جديرة باطلاق يدها في الحقوق الطبيعية والحقوق الوضعية .

ان اولئك الذين يريدون ان تبقى المرأة حجر عثرة وحملا ثقيل على كاهل الاب او الاخ او الزوج ، يريدون - كما يرى الاستاذ منير القاضي - « ان تبقى ضعيفة امام سلطانهم عليها ، يريدون ان تبقى صابرة لميولهم واغراضهم وشهواتهم فقط كأنهم لم يخلقوا الا لذلك . وهي اجل من ذلك . انها شريكة الرجل في ارضه وسمائه ، في ليله ونهاره ، في منقوله وعقاره ، في اموره المادية والمعنوية ، وليس حظ الرجل منها باكثر من حظها منه فهي والرجل سواسية في كل شيء . فليقلع الناس عن الاعتقاد الشائن بكرامة المرأة المستحذي لها ، الاعتقاد الذي تركها لا تستطيع القيام بآئنه شؤون حياتها ، الاعتقاد الذي جعلها تجري الى ما تكرهه اذا فقدت من يهولها ، لقصورها عن الكسب ، وليفتحوا اليها طرق الحياة العملية مع المحافظة على كرامتها ، كما فتحوا لها الوان الحياة على مصراعيه وكسروا اقفاله ، ليفتحوا للمرأة طرق الحياة الجديدة التي تسير عليها الامم الحية في مشارق الارض ومغاربها ، مع المحافظة على المميزات القديمة مقرونة بالشرف من دون ان تنغمس بالترف المزري بحشمة المرأة وجلالها وكرامتها »

بعد هذه المقدمة السريعة انتقل الى مناقشة الاستاذ حبيب الرواي

لنرى ما في كلمته الذي تفضل بالقائها الآن مهاجما فيها المرأة من قوة او ضعف :

١ - قال ان مسألة اشتراك المرأة في الحياة السياسية تتظفر الجواب او الحل . كأن هذه المسألة لم تحل الى الآن في اغلب دول العالم ولصالح المرأة . ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى تطور العلاقات المادية في المجتمع . فالثورة الصناعية ، التي سببتها اكتشاف الآلة ، تطلبت ايداء عاملة متزايدة الامر الذي ادى الى استغلال المرأة ، وكان نتيجة هذا الاستغلال تحرر المرأة من رقة الرجل من الناحية الاقتصادية . ولذلك شعرت بانها كالرجل سواء بسواء ما دامت تعمل مثله وتكفل عيشها بنفسها . وبذلك اخذت تطالب بتحقيق هذه المساواة الفعلية من الناحية القانونية وقد ساعدها على تحقيق هذا الامر ان عددا متزايدا من الرجال اخذ ينزع بدوره ان تحرير المرأة متصل بتحريره من القيود الكثيرة التي تكبله هو ايضا والتي اساسها سيطرة فئة قليلة من الافراد على موارد الثروة في البلاد ، ولهذا ليس من الغريب ان يتعاون الكثير من الرجال والنساء بعا للقضاء على الاستغلال ايا كان نوعه . ولقد كان من نتيجة هذا التعاون ان اعترف للمرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في جميع مبادئ الحياة السياسية منها وغير السياسية . ولقد ابتدأ هذا الاعتراف منذ اواسط القرن الماضي حيث قررت احدى الدولات الامريكية وهي دولة « وايمنك » منح حق الانتخاب للنساء في سنة ١٨٦٩ . ثم اخذ هذا الاعتراف بالتزايد شيئا فشيئا حتى اصبح هو القاعدة العامة في الوقت الحاضر كما يظهر ذلك من العرف الاتي : اعترفت ولاية « كولورادو »

بحق النساء في الانتخاب سنة ١٨٩٣ « وولاية » ايداهو « عام ١٨٩٦ وولاية « واشنطن » عام ١٩١٠ وفي عام ١٩٢٠ اعترف الدستور الامريكي لجميع الامريكيات بالحقوق السياسية .

واذا كان الاعتراف الاول بالحقوق السياسية للمرأة قد ظهر في الولايات المتحدة الامريكية الا انه بعد ذلك قد انتقل الى جميع العالم . فاعترفت بها النرويج عام ١٩١٣ والدانمارك عام ١٩١٥ ودوقية لكسمبورك وهولندا عام ١٩١٩ والسويد عام ١٩٢٠ وكذلك دساتير ما بعد الحرب العالمية الاولى كدستور كل من جيكوسلوفاكيا وبولونيا والمانيا وفلندا واستونيا ولتوانيا والنمسا والمجر وايرلندا والاتحاد السوفيتي . كما نجد ان حق التصويت قد تقرر اولاً في الممتلكات البريطانية الحرة ثم في انكلترا نفسها مع ملاحظة ان قانون ١٩١٨-٢٠ الانكليزي كان يشدد في شروط الناخبة اكثر من شروط الناخب (فكان سن الناخبة مثلا ٣٠ سنة وسن الناخب ٢١) ولكن سوي بين الجنين في الشروط في عام ١٩٢٨ . وقد اعترفت تركيا ايضا بحقوق المرأة السياسية في عام ١٩٣٤ .

سوي بين الامرين خصوصا في شرط السن في عام ١٩٢٩ وبذا أصبحت اغلبية الناخبين في بريطانيا من النساء . وقد تقرر هذه المساواة في اسبانيا وفي تركيا (دستور ١٩٣٤) .

وقد اتسعت حركة اعطاء المرأة حق التصويت والدخول في البرلمان بعد الحرب الاخيرة فشملت جميع الدول الاوروبية وعددا غير قليل من الدول الآسيوية الناشئة كالصين واندونيسيا والهند وسوريا حيث نص الدستور السوري في المادة (٤٥) على ما يأتي :

« الناخبون والناخبات هم السوريون الذين اتموا الثامنة عشرة من عمرهم وكانوا مسجلين في سجل الاموال المدنية اذا توفرت فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب » .

واضفت المادة (٤٦) بان :

« لكل سوري ان يرشح نفسه للنيابة اذا توفرت فيه شروط الناخب وكان متعلما ومتما الثلاثين من عمره ومستوفيا الشروط المنصوص عنها في قانون الانتخاب » .

ولاشك عندنا ان الحركة النسائية ستسير قدما الى الامام وسنرى قريباً ان الدول جميعا ستعترف لها بالحقوق السياسية ويكفي لكي تعترفوا بمقدار قوة هذه الفكرة في الوقت الحاضر ان اذكر انه قبل ٤٠ سنة كانت البلاد التي تعترف بحق الانتخاب للمرأة تعد اعجوبة دستورية اما اليوم فان البلاد التي تحرم النساء من هذا الحق تعد متأخرة سياسيا واجتماعيا .

ان فكرة مساواة المرأة بالرجل لم تعد فكرة داخلية متعلقة بكل دولة بل انتقلت الى الميدان الدولي فاعترف بها في وثيقتين هامتين :

اولاهن : ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

وثانيهما : الاعلان الدولي لحقوق الانسان .

فجاء الميثاق مؤيدا في سبعة مواضع منه مساواة المرأة بالرجل وهذه المواضع هي (المقدمة والمواد ١ و ١٣ و ٥٥ و ٦٢ و ٦٨ و ٧٦) . فذكرت المقدمة ما يلي :

« نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد اكدنا على انفسنا نؤكد

من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية » .

وجاء في المادة الاولى : ان مقاصد الامم المتحدة هي « تحقيق التعاون الدولي وتوفير احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا ، والتشجيع عليه بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء » .

وذكرت المادة الثالثة عشر : « تنهي الجمعية العمومية دراسات وتسير بتوصيات بقصد الاعانة على تحقيق حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا ، والتشجيع عليه بلا تمييز بينهم في الجنس او اللغة او الدين ولا تفرقة بين الرجال والنساء » .

ولصت المادة الخامسة والخمسون : « رغبة في تهئة شروط الاستقرار والرفاهية الضرورية لقيام علاقات سلمية ودية بين الامم - علاقات تقوم على احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها - » تعمل الامم المتحدة على ان يتسنى في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ، ولا تفرقة بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا » .

وقررت المادة الثانية والستون : انه « ينشر المجلس الاجتماعي والاقتصادي لجانا للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الانسان » .

وبنت المادة السادسة والبعون : ان « الاهداف الاساسية لنظام

الوصاية طبقا لمقاصد الأمم المتحدة المبنية في المادة الأولى من الميثاق هي تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .. وجاء مؤيدا هذه المساواة الإعلان الدولي لحقوق الإنسان في مقدمته التي جاء فيها :

« وان شعوب الأمم المتحدة قد جاهرته في الميثاق كرامة أخرى بإيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة شخص الإنسان وبالتساوي بين حقوق الرجل وحقوق المرأة »

وجاءت مواد الإعلان مقررته هذه المساواة في المواد الثلاثين التي نص عليها .

ولاشك ان في تقرير هاتين الوثيقتين العالميتين مساواة المرأة بالرجل انتصار لقضية المرأة في العالم اجمع .

يظهر من هذا العرض السريع ان جواب المسألة التي وصفها الأستاذ حبيب الراوي قد اجاب عليها العالم جوابا صريحا وهو وجوب منح المرأة الحقوق السياسية اسوة بالرجل .

٢ - وقال الأستاذ الراوي ايضا لتبرير حرمان المرأة من الحقوق السياسية ، ان الدول قد نشأت في بداية الأمر بالقوة ، (القوة التي يذللها الرجال - طبعاً) ولهذا وجب ان تبقى التوؤن السياسية بأيديهم فقط . ولا اريد الآن ان ابين كيفية نشوء الدول ، اذ ان هناك نظريات متعددة بهذا الصدد يجدها الباحث في بطون الكتب الدستورية ولكنني اكتفي بالقول بانه حتى لو سلمنا جدلاً بان الدولة قد نشأت عن

طريق القوة فان هذا الامر لا يبرر انتصار الحقوق السياسية على الرجل فقط اذ اننا الآن نعيش في عصر تخضع فيه الدولة للقانون ١٨٠ حكم القوة فقد زال . والقانون من صنع الأفراد الذين يستطيعون صياغته بالشكل الذي يحقق الصالح العام ولا تنتاز هذا الصالح يتطلب في الوقت الحاضر ، للتطور الاقتصادي الحديث ، اشتراك المرأة في الحياة السياسية .

٣ - وقد استد الأستاذ الراوي الى حجة أخرى لتأييد الرأي القائل بعدم اعطاء المرأة الحقوق السياسية وهي ان تقسيم العمل الخالد بين الرجل والمرأة يقضي بإبعاد المرأة عن السياسة واقتصرها على القيام بامور معينة وهي تربية الاطفال والاهتمام بشؤون البيت الخ والحق ان هذه الحجة ليست جديدة اذ قد مثل بها منذ زمن بعيد . وقد عدد بعض الانكليز وظائف المرأة بثلاثة كلمات تبدأ كل واحدة منها بحرف « C » وهي : Church (الكنيسة) و Cooking (الطبخ) و Children (الاطفال) . ولا اريد الآن ان ارد على هذه الحجة التقليدية بتفصيل لان الأستاذة الفاضلة صبيحة الشيخ داود قد اجابت عنها باسهاب واسا اكتفي بالقول ان تطور الحياة الاجتماعية فيها جعل من غير المعقول ان تصور ان دور المرأة محصورا على هذا النحو . كما ان تيار المدنية قد جرف هذه المناقشات النظرية امامه واصبحت المرأة تساهم في الحياة العامة بنصيب لم يعد هناك سبيل للرجوع فيه ، بل هو يخطو مع المدنية خطوات واسعة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى يصح ان نسأل انفسنا : هل اقدم الرجل على هذا التقسيم للعمل بينه وبين المرأة ؟

ان الرجال والنساء سواء سواء يذهبون الى محال العبادة ويتولون الملابس في مختلف مراحل صنعها بل انهم يحكونها الآن للسيدات !! وربما كان عدد الطباخين وعمال المطبخ والمخبز اكثر اليوم من عدد الطباخات والعاملات ، كما ان الرجال قد ساهموا سواء في رياض الأطفال او في التازل بنصيب لا بأس به في تربية الأطفال والعناية بهم ، فهل يعد كل ذلك يصح ان يحتج الرجل على المرأة بمبدأ التقيم « الطبيعي » للعمل بينها وبينه ؟

هذه هي اهم الحجج التي ادلى بها الاستاذ حبيب الراوي لدعم رأيه في عدم الاعتراف للمرأة بالحقوق السياسية وقد رأيت من يناقش لها انها حجج ضعيفة لا تصمد امام التعليل المنطقي .

هذا ويجب ان الفت انظاركم الى ان انصار المرأة لم يكتفوا بالرد على خصومها بل ان لهم حججهم الخاصة التي تبرر اشتراك المرأة في الحياة السياسية تلك الحجج التي قد اشارت الزميلة المحترمة الآنسة صبيحة الى بعضها وها اني اشير الى بعضها الآخر الآن :

١ - ان المرأة انسان كالرجل ، وهذه الصفة وحدها تقرر لها المساواة التامة بالرجل . ان صفة « الانسانية » تكفي لاعطاء المرأة الحقوق السياسية والقول بخلاف ذلك يؤدي الى اهدار بحقوقها وفي هذا جريمة لا تغفر .

٢ - ان اشتراك المرأة في التصويت يؤدي الى اشتراك عدد اكبر من الافراد في ادارة الشؤون العامة ، وفي ذلك تحقيق للمبدأ الديمقراطي الذي يقوم على مبدأ « حكم الشعب بواسطة الشعب » .

والواقع ان خصوم الديمقراطية كانوا دائما يتقدونها بقولهم بانها ليست « حكم الاكثرية » من حيث الحقيقة والواقع وانما هي حكم الاقلية لان لا يشترك في الانتخابات عدد كبير من الافراد والنساء والاطفال والمحكوم عليهم الخ ولاشك ان هذا الاعتقاد يحمل جانباً كبيراً من الحقيقة في الدول التي لا تعترف للمرأة بالحقوق السياسية . ولهذا نحاول الدول ، للخدمة ، منح المرأة هذه الحقوق وبذلك يشترك نصف المجتمع في الحياة العامة . ويكفي ان اذكر لكم بانه قد ترتب على ممارسة المرأة الحقوق السياسية ان بلغ عدد الناخبين في عام ١٩٤٤ (٢٤) مليوناً وبعض المليون بعد ان كان عدد الناخبين من الرجال في عام ١٩٣٢ احد عشر مليوناً ونصف المليون فقط . اي ان عدد الناخبين قد تضاعف باعطاء المرأة الحقوق السياسية .

٣ - وهناك سبب آخر يدعو الى اعطاء المرأة هذه الحقوق وهو ان الديمقراطية قائمة على المساواة الفردية اي حق كل فرد بالتمتع والاشتراك في الشؤون العامة باعتباره انساناً وما دامت المرأة انساناً فلا نفهم كيف تحرم من حقوق الانسان !!

لهذه الاسباب وغيرها نرى ضرورة مساواة المرأة بالرجل من الناحية السياسية وبذلك نحقق طريقاً من طرق الاصلاح الذي يفترق اليه مجتمعنا العراقي .

خطاب الدكتور سمى بيسو

في معارضة مطالب المرأة السياسية

سيداتي وسادتي:

انه ليعدني ويشرفني ان اتحدث اليكم هذا المساء في موضوع خطير قد تار حوله اليوم ومن قبل كثير من الجدل والاهتمام ، غير انه لا بد لي قبل كل شيء ان اهدي الزملاء الخصوم ، الآتية الفاضلة سيحة والدكتور عبدالله اسماعيل على ما قدموه من حجج واسانيد تدعم دعواهم وتؤيد مذهبهم ، وما بذلوه من غاية فائقة في الدفاع عن قضية قد بدت لهم ناجحة عادلة . ان ذلك جدير في الواقع بكل ثناء وتقدير . بيد انه لن يكون صعبا علينا - كما اعتقد - الرد على تلك الحجج وتفنيدها واطهارها على حقيقتها في بوتقة التحجيص والتحليل .

وبعد فلا يظن منكم احد اننا في موقفنا المعارض هذا مدفوعون ، كما يحلو للبعض تصويره ، بروح الكره والخصومة او بعامل البغض او المعاداة للمرأة ، فالمرأة هي امنا واختنا وبنتنا وزوجتنا حاشا لنا ان نضمر لها غير الحب والاجلال والتقدير والاكبار والحرص على خيرها ونفعها ووقايتها باي ثمن من كل مكروم . نؤيد ما يفيدها ونعارض كل ما يعرض كيانها للأذى ومستقبلها للضياع . اتنا اذن لنعترف صراحة باننا لسنا خصوما للمرأة واضدادا ، واننا لا نرى فيها قصورا او نقسا ، ولا شك عندنا في مساواتها للرجل جسما وعقلا وخلقا ونفسا ان لم تكن في بعض الحالات اكثر منه قدرة وتفوقا وحنا .

ولرب سائل بعد ذلك يسأل : لماذا تحرم المرأة اذن ، وهذه حقيقتها ، من مزاوله الاعمال السياسية - لاسيما التصويت في الانتخابات والاشتراك في البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب ؟ ولماذا لا يجوز لها دخول معترك السياسة كما جاز لها ان تتعلم وتمتلك الاموال وتمارس مختلف المهن والحرف وتقلد الوظائف وتقوم بتأسيس النوادي والجمعيات وغيرها ؟ او ليس ذلك كله حقا طبيعيا لها ، تستلزمه المساواة وضرورة الدفاع عن الجنس ومقتضيات الصالح العام ؟

اتنا نشكر ان تكون الاعمال السياسية من جملة الحقوق الطبيعية للانسان ، او انها من لوازم المساواة . كما نجد فيها اعمالا شاقة مصونة تتنافى مع طبيعة المرأة وواجباتها ، ولا تتفق مع خير الجماعة وتؤدي في النهاية الى كثير من المشاكل الاجتماعية والصرر للمجموع .

ان هذا المقام لا يتسع لنا لشرح موضوع الحقوق الطبيعية وتفصيل ما دار بين العلماء من خلاف كبير حول هذه الحقوق ومعركة كنهها وتعيين عددها ويكفي ان نوجز فنقول بان الحقوق الطبيعية هي باتفاق جمهرة العلماء تلك التي بولد مع الانسان وتلازمه ولا تختلف باختلاف المكان والزمان كحق الحياة وحق الحرية ، والاعمال السياسية ليست منها . فالاشتغال بالامور السياسية امر حادث قد نشأ بشئ الدولة وتكوينها ، وهو لا يوجد في البلاد التي لم يكتمل نضجها السياسي حيث لا يقوم برلمان ولا تدور انتخابات . وفي مثل هذه الحال لا يكون لاحد ، رجلا كان او امرأة ، اي حق سياسي خاص بالترشيح او الانتخاب ، مما يعني ان يكون مثل هذا الحق طبيعيا بولد مع الانسان ولا يجوز حرمانه منه كلية .

ومن ناحية ثانية فالاعمال السياسية يفرض كونها حقوقا طبيعية هي في الاصل حقوق جماعية اي خاصة بالامة عامة لا حقوقا شخصية تتعلق بالافراد . ومعنى ذلك ان للامة حق اختيار منثيلها ، وان يكون هؤلاء الممثلون المختارون نوابا عن الامة جمعا . وليس في ذلك ما يوجب ضرورة اشتراك النساء مع الرجال في هذه الاعمال فمن قام بها منهم عدوكيلا عن الجميع دون استثناء .

وان لم يرض خصوما بهذه الافوال وظلوا على عنادهم في لزوم اعتبار الاعمال السياسية من جملة الحقوق الطبيعية فاننا مع ذلك لا نجد في زعمهم ما يمنع حظر هذه الاعمال على المرأة فيما اذا اقتضى ذلك خير المجموع والنفع العام . فالحقوق الطبيعية ليست مطلقة بل يجوز تقييدها كلما دعت الظروف والاحوال . فحق الحياة طبيعي من غير جدال لكنه مع ذلك يجوز الحكم على القتل بالاعدام . وحق الحرية الشخصية وحرية القول والفكر والعمل والاجتماع طبيعي دون لبس او بهام ولكن احدا لا ينفي امكان انشاء السجون كي تكون معقلا للمجرمين ، او حق سن القوانين لتحديد وتظيم حرية الصحافة والعمل والاجتماعات والجمعيات وغيرها حماية للمصلحة العامة وتجنب لما تورثه الحرية المطلقة في الامة من اخطار تهدد كيانها بالاذى او تعرضه للانهايار . وهكذا الحال في الاعمال السياسية ليس ما يمنع شرعا قيدها او حظرها على كل احد يكون في ممارسته لها ضرر عام . ولانك في رأينا في تحقق ضرر كهذا فيما اذا اطلق للمرأة العنان كي تخوض غمار السياسة على حساب وظيفتها العليا المنوطة بها ، هي وظيفة الامومة ورعاية الاسرة وتنشئة الاطفال واعداد الاجيال . فمن يروم حرمان المرأة من

السياسة انما يدفعه الى ذلك حرصه على ان لا تفقد وظيفتها هذه الواجبة عليها في سبل تصويت او انتخاب .

وفي الواقع فان هذه الوظيفة نفسها هي الحق الطبيعي الاول للمرأة يجب عليها التمسك به والدفاع عنه بعزم وقوة غير مخدوعة بما يبدو امامها في نواح اخرى احيانا من مغريات كاذبة او سراب لا طائل تحته .

واي لا ذكر بهذه المناسبة قصة طريقة رواها صديقي الدكتور مصطفى كامل ياسين عن صديقنا وزميلنا الاستاذ جبرائيل البنا وهي ان جمعا من النساء تظاهرن مرة امام البرلمان الفرنسي في باريس طالبات منحهن حق الانتخاب والترشيح فاطل عليهن احد الاعضاء ، الميور دير منيه ، قائلا : هيا انصرفن وفشن لكن عن ازواج واسن الاسر وارعين الاطفال فذلك اولى بكن واجدى للوطن والبلاد . وعندئذ صحن في وجهه ، وقد نين - على ما يظهر ، القضية السياسية التي جنن من اجلها قائلات : « هيا اوجد لنا هؤلاء الازواج » . وذلك يدل على ان المرأة اثم بطبيعتها قبل ان تكون من النواب في البرلمان .

اما المساواة فلا تسدعي البتة مزاوله المرأة للاعمال السياسية مباشرة ، وهي في الواقع تمارسها بصورة غير مباشرة عن طريق تنشئة الابناء والرجال الذين يعملون فيها . فهوؤلاء لم يأتوا من الصخور او التراب وانما ولدتهم امهاتهم وربيتهم . وهن بهذه التربية والاعداد يشتركن من غير شك في الادارة السياسية كافة دون استثناء . ولا يناقض المساواة عدم اشتراكها في السياسة مباشرة ، مثلها في ذلك مثل القائد الحربي الذي يدير المعركة بعيدا عن ساحة القتال من وراء

ستار ، او مثل مدير المعمل الحربي منه الذي يعد السلاح والذخيرة وآلات القتال دون ان ينضم فعلا لاحد الفرق المقاتلة ويظل في ارض الوطن خارج الميدان . عدا ان المرأة تستطيع دائما توجيه ابنها او زوجها والرأي العام فيما نراه من خير واصلاح دون ان تزج نفسها في قلب المعركة بالذات ، وكثيرون هم الرجال الذين يسرون دائما وفق ما تسدي اليهم النساء من نصائح او « تعليمات وارشادات » .

واما القول بانها تود دخول البرلمان دفاعا عن بنات جنسها فقول خطر يطوي على الجهل والخطأ . يفيد تقسيم المجتمع الى طبقتين جديدتين متارعتين الى جانب ما فيه من طبقات وتزاع . بيد ان المرأة لا يمكن ان تعيش الا حيث يعيش الرجل ، وهي تشاركه في المنزل وظروف الحياة كافة . فهل من صالحها ، او من صالح المجتمع ، ان تشعر هي ، او ان يشعر الرجل ، بان كلا منهما عدو للآخر مناهض له ، وهما كلاهما لم يخلقوا الا للتعاون والحب وتحقيق العادة المشتركة . وفي ذلك قوله تعالى « ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتكنوا اليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يفكرون » . وليس من ريب ان المرأة اذا احتت تنثت الاجيال الجديدة وغرست فيهم روح الخير والفضيلة وخدمة المجموع تستطيع عندئذ ان تعتمد عليهم في الدفاع عن النساء كما في الدفاع عن الفقراء والضعفاء وابناء الشعب عموما .

واخيرا فماذا يغري المرأة في طلب الاعمال السياسية وكثيرون هم الرجال الذين ينثرون منها ويجدون فيها ظواهر جملة لا يرتضونها . وكم من زعيم كبير مثل الميو دومرغ احد رؤساء جمهوريات فرنسا

خبر السياسة والتوى بناورها قد آثر في النهاية اعتزالها والاقامة في قرية او مزرعة ينعم في بقية العمر بالطمأنينة والراحة وهناء البال . ولا يجب ان ننسى في النهاية ما يحيط باعمال التصويت والاشترار

في البرلمان من ملاسات سيئة ، او مفاجآت مؤذية . فالانتخاب تلزمه الدعاية ، والدعاية المعاكسة تجر احيانا كثيرا من المشاكل وربما ادت الى سفك الدماء . . . كذلك يحدث الجدل والصراع في اروقة المجلس بين الاعضاء نزاعات صاخبة يجدر بكل امرأة ان تقي نفسها شر حدوثها . ولا بد للنجاح في الانتخابات مرات كثيرة من الرشوة والتزلف والخداع وهذا ما يتنافى مع واجبات الام او الزوجة الفاضلة وبدل على انها لا تبالي بالفس أو مخالفة الضمير في سبيل الفوز في الانتخاب . ولا يجب ان ننسى ايضا ان دخول مجلس الاعيان يقتضي اقرارا من

المرأة ببلوغها السن القانونية - اي الاربعين من عمرها ، فهل ترى عندئذ في عضوية الاعيان كسبا حقيقيا يوازي ما قد يلحقه بها هذا الإقرار من اضرار .

وبالاجمال فان من خير المرأة والمجتمع ان تظل سيدة في بيتها مترعة على عرشها الخالد لا ينازعها فيه منازع رسول رحمة وسلام فذلك في اعتقادنا اولي لها وللمجتمع من المهارات والمسائل السياسية والنواب البرلمانية . والرجال وایم الحق لا يحسدون على اهماكهم في السياسة وشن الحروب وتخريب الديار ، والسلام .

في نادي جمعية النداء الاجتماعي

أقامت جمعية النداء الاجتماعي في مقرها الكائن بالاعظمية مناظرة غص نادي جمعية النداء الاجتماعي بمئات السيدات والرجال عصر الجمعة وازدحمت ساحته الفسيحة الواقعة على دجلة خلف المقبرة الملكية . وذلك لسماع المناظرة الطريفة التي أقامتها الجمعية بموضوع يشغل الأذهان هذه الأيام هو (أشارك المرأة في الميدان السياسي أم لا) ؟ وقد تصدى لتأييد فكرة المشاركة الآنسة صبيحة الشيخ داود والدكتور عبدالله اسماعيل . وخالف الفكرة الدكتور سعدي بسيسو والاستاذ حبيب الراوي . وكان الدكتور جابر عمر يدير المناظرة .

وقد قوطع بعضهم بالتصفيق والاعجاب : وتلاهم نفر من الجمهور نفسه بين معارض ومؤيد . واحتتمت المناظرة باستفتاء المستمعين . وشكر الجمهور الغفير على هذه المبادرة الطيبة والمشاركة الفعلية بقبوله اول دعوة توجهها الجمعية .

وقد فوطع بعضهم بالتصفيق والاعجاب ، وتلاهم نفر من الجمهور ونفسه بين معارض ومؤيد . واحتتمت المناظرة باستفتاء المستمعين . فاز فيه فريق المؤيدين لمشاركة المرأة في الحياة السياسية ، وانفض الجميع في وقت متأخر وكلهم شاكر هذه المبادرة الطيبة ستزيد من امثالها .

الزمان ٢٧ ايار ١٩٥١

فوز ساهو لطالب المرأة المرافقة في مناظرة جمعية النداء الاجتماعي

في الساعة السابعة من مساء الجمعة الماضية اكتظت حديقة جمعية النداء الاجتماعي في الاعظمية بعدد كبير من مثقفات ومثقفي البلد وقد جاءوا جميعا لاستماع المناظرة الاجتماعية بين مناصري مطالب المرأة السياسية من جهة وبين معارضيهما من جهة اخرى .

فكانت الاستاذة الآنسة صبيحة الشيخ احمد الداود والدكتور عبدالله اسماعيل في صف المناصرين والدكتور سعدي بسيسو و الاستاذ حبيب الراوي في صف المعارضين . وقد بدأت الآنسة صبيحة المناظرة بكلمة مهبة عززت وجهة نظرها بالارقام وتطور التاريخ الذي تطورت بتطوره حقوق الانسان وبالحجج الدينية . كما تكلم الدكتور عبدالله اسماعيل مرارا داحضا في كل مرة حجج الجبهة المعارضة .

ولقد بذل الدكتور سعدي بسيسو جهدا كبيرا في خطابه لكسب الحق وفعل الاستاذ حبيب الراوي مثله ولكن التوفيق خانهما في النهاية منذ جاء الاستفتاء الذي اجري بين الحاضرين والحاضرات عن فوز ساحق لمؤيدي مطالب المرأة السياسية .

وقد ساهمت المرأة لاول مرة في اعطاء مسوتها في قضية حيوية كهذه وايدت نشاطا في التأيد والمعالجة .

مناظرة

جمعية النداء الاجتماعي

حول حقوق المرأة السياسية

اقامت جمعية النداء الاجتماعي في مقرها الكائن بالاغلبية مناظرة كبرى بين مناصري مطالب المرأة السياسية من جهة وبين معارضيها من جهة اخرى . وقد مثل وجهة نظر الفريق الاول كل من الالة صبيحة الشيخ داود والدكتور عبدالله اسماعيل ومثل وجهة نظر الفريق الثاني الاستاذ حبيب الراوي والدكتور سعدي بسو .

ثم بدأت المناظرة بكلمة ترحيبية وكلمة مختصرة عن اعداد الجمعية واغراضها من رئيس الهيئة الادارية للجمعية الاستاذ محمد احمد العمر ومن ثم اعطيت الكلمة للالة صبيحة الشيخ داود فدافعت عن حقوق المرأة السياسية ثم اعقبها من الجهة المعارضة الاستاذ حبيب الراوي ففند حجج الالة صبيحة وبعد ذلك اعطيت الكلمة للدكتور عبدالله اسماعيل الذي اكد من جهته على وجوب منح المرأة حقوقها السياسية واعقبه الدكتور سعدي بسو الذي يرى بان المرأة خلقت لبيتها ولتربية اطفالها .

ثم تكلم ستة من المدعويين : ثلاثة دافعوا عن حقوق المرأة السياسية وعارضهم الثلاثة الآخرون ولما اجري الاستفتاء العام بين المدعويين كان النصر حليفاً لوجهة نظر الجهة الاولى . وفي الختام اجري سحب اليانصيب ففاز بالجائزة الدكتور صلاح الدين الناهي ثم انصرف المدعوون وكلهم يلهم بلهج بالثناء على الجمعية لما قامت به من خدمات في الحقل الاجتماعي بهذا البلد ويأملون بان تتكرر امثال هذه المناظرات الطريفة المفيدة .

غير ان الحاضرين قد لاحظوا ان الدكتور سعدي لم يتخرج عن ذكر قصص قديمة مشكوك في صحتها وغير جدير ذكرها في مثل ذلك الحفل مما دعا الاستاذ نور الدين داود الى ارتقاء المنصة ومواخذة الدكتور بسو على ذلك ويبدو ان روح الانتصار هو الذي ركب قلم الدكتور بسو فاقه الى ذكر امور ما كان يليق ذكرها وقصص فرنسية قديمة عتيقة مضى عليها اكثر من نصف قرن تطورت المرأة فيها في كل مكان وكان عليه ان يلقي نظرة الى البرلمان الفرنسي اليوم ليرى مآثر المرأة في الاجتماعية والفكرية .

ومهما يكن من امر فهذه بادرة جديدة بالاعجاب وقد دلت كما قلنا على حيوية المرأة العراقية ونشاطها ومطامحها في شتى حقول الحياة الاجتماعية والفكرية .

ومما تجدر الاشارة اليه هو ان الالة صبيحة الشيخ احمد هي اول محامية عراقية وقد اثبتت بجلدها ومحتاجتها وقوة نقاشها على انها جديرة بالمكانة التي تنغلها في الاوساط الثقافية والنائية . فترجو للجمعية خيراً كثيراً ونأمل لها اجتماعات اخرى في مثل هذه الموضوعات الحساسة .

مناظرة

جمعية النداء الاجتماعي

حول حقوق المرأة السياسية

أقامت جمعية النداء الاجتماعي في مقرها الكائن بالاعظمية مناظرة كبرى بين مناصري مطالب المرأة السياسية من جهة وبين معارضيها من جهة أخرى . وقد مثل وجهة نظر الفريق الأول كل من الآنسة صبيحة الشيخ داود والدكتور عبدالله اسماعيل ومثل وجهة نظر الفريق الثاني الأستاذ حبيب الراوي والدكتور سعيدي بسو .

ثم بدأت المناظرة بكلمة ترحيبية وكلمة مختصرة عن أهداف الجمعية وأغراضها من رئيس الهيئة الإدارية للجمعية الأستاذ محمد أحمد العمر ومن ثم أعطيت الكلمة للآنسة صبيحة الشيخ داود فدافعت عن حقوق المرأة السياسية ثم أعقبها من الجهة المعارضة الأستاذ حبيب الراوي ففند حجج الآنسة صبيحة وبعد ذلك أعطيت الكلمة للدكتور عبدالله اسماعيل الذي أكد من جهته على وجوب منح المرأة حقوقها السياسية وأعقبه الدكتور سعيدي بسو الذي يرى بأن المرأة خلقت ليتهها ولترية أطفالها .

ثم تكلم ستة من المدعويين : ثلاثة دافعوا عن حقوق المرأة السياسية وعارضهم الثلاثة الآخرون ولما أجزى الاستفتاء العام بين المدعويين كان النصر حليفاً لوجهة نظر الجهة الأولى . وفي الختام أجزى سحب اليانصيب ففاز بالجائزة الدكتور صلاح الدين الناهي ثم انصرف المدعوون وكلهم يلهم بلهج بالثناء على الجمعية لما قامت به من خدمات في الحقل الاجتماعي بهذا البلد ويأملون بأن تكرر أمثال هذه المناظرات الطريفة المفيدة .

ماهزة للطبع

- ١ - الرسالة الثانية من رسائل جمعية النداء الاجتماعي وهي الاخذ
بالمدينة الغربية ام المدينة العربية الاسلامية مع تكييفها .
- ٢ - اسباب نذرة الزواج وكثرة الطلاق في العراق .
- ٣ - رسالة تعرف الديمقراطية والاشتراكية والقومية اشترك في
ترجمتها الدكتور عبدالعزيز الدوري والدكتور ناصر الحاني
والدكتور صالح احمد العلي .